اولا : ان حركة المقاومة اندلعت وبدأت تتصاعد كظاهرة جماهيرية ثورية بعد حزيران ، اي بعد هزيمة الانظمة العربية وانهيار جيوشها وفقدان توازنها وبالتالي فقدان قدرتها على مواجهة تحرك الجماهير العربية عامة والفلسطينية خاصة في الجبهة الاردنية لمقاتلة العدو الصهيوني ، وهذا ما مكن حركة التحرر الوطني الفلسطينية من تصعيد أساليبها الكفاحية .

ثانيا : ان شعار وسياسة « عدم التدخل في الشؤون الداخليـــة للاردن » كان شعارا تكتيكيا صائبا رفعته حركة المقاومة بعد حزيران ٦٧ مباشرة ، لتوفر أجواء نموها وتدعم شرعية وجودها العسكري الذي اكتسبته بفضل بنادق مقاتليها في الوقت الذي تعاني فيه جيوش الانظمة والجيش الاردني بشكل خـــاص مرارة الهزيمة . تلك السياسة « عدم التدخل » التي لم يستطع النظام الاردني النفاذ من خلالها لمعارضة نمو المقاومة. وفي الوقت الذي كانت فيه الانظمة العربية تدعم المقاومة لتخفيف ضغط الجماهير عليها لاستغلالها كورقة تكتيكية ضاغطة تجاه اسرائيل ، كان الملك يعلن تأييده لها ، على أمل ضبطها في الحدود التي لا تخرج بها عن سيطرته وقيادة أركانه . لقد كان ذلك في وقت تبدو فيه التسوية مستحيلة رغم قبول قرار ٢٤٢ . الا ان الخطأ والخطر في « شعار عدم التدخل» كان يكمن في استمراره وجعله استراتيجية ثابتة وليس تكتيكا يضمن الاستعداد لمواجهة هجمات النظام المحتملة في أي وقت ، خاصة بعـــد أن تصاعد نفوذ المقاومة العسكري ونمت سلطتها السياسية .

ثالثا : بصعود حركة المقاومة وتحولها الى ظاهرة جماهيرية ثوريـــة ، ابتعدت حركة التحرر الوطني الفلسطينية عن حركة التحرر العربية الام . وبقـــدر تعمقها والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية حولها بدأت تحمل في أحشائها نواة النقيض الثوري لانظمة الهزيمة . وهذا ما كان يتطلب الاسراع بتأطيرها وتكبيلها عنـــد حدود سقف الانظمة قبل أن تتمكن من الالتحام بحركة التحرر العربية الديمقراطية والثورية وتخلق تفجيرا ثوريا تعجز الانظمة امامه عن الصمود على امتداد المنطقة العربية .

من هنا واجهت الثورة الفلسطينية أول معضلة استراتيجية كان عليهـــا أن تحلها هي معضلة **العلاقة بينها وبين حركة التحرر العربية الرسمية (البرجوازيات الحاكمة) من جهة وبينها وبين حركة التحرر العربية الديمقراطية والثورية من جهة ثانية .**

رابعا : ان حركة المقاومة قد نمت نموا « شبه شرعي » بالتعايش مع النظام الاردني وتحت شعار وسياسة « عدم التدخل في شؤونه الداخلية » ووحدة البنادق ضد العدو الاسرائيلي ، وهذا النمو جعل تركيبها وبنيتها ووسائلها الكفاحية تترعرع وتتطـــور على اساس استراتيجية القتال ضـــد العدو الصهيوني وليس ضـــد جيش ودبابات « قومية » كما كانت تعتقد بعض قيادات حركة المقاومة وتعذر تحول مدافعها من مواجهة العدو الى اشعال حرب أهلية ضد حركة المقاومة . ان التطور والنمو في ظل العلاقة التعايشية الالية بين قيادة المقاومة وقيادة النظام الاردني هو ما جعل حركة المقاومة تختلف جذريا عن حركة تحرر وطني ثورية مسلحة تندلع من التحدي المسلح للنظام العدو وتنمو بالتضاد والتصادم وخوض المعارك الوطنية والطبقية ضد نظام تحالف القصر والاقطاع والملاك العقاريين . وهذا ما يجعلها تتصلب وتطور أساليبها الكفاحية من خلال سلسلة من المعارك التي تخوضها ضد أجهزته القمعية ومؤسساته السياسية . وهو بالنتيجة ما يضعف تماسك تلك الاجهزة ويرفع درجة تناقضاتها الداخلية ، وبالتالي ما يمكن الحركة الثورية المسلحة من معرفة جوانب الضعف والقوة في أجهزة القمع العدوة، وهو شرط يمكنها من بناء قواتها على اساس تلك المعرفة لضمان أحراز النصر في المعارك الحاسمة مع العدو . هذا الدور هو ما يمكن ان تلعبه الحركة الوطنيـــة الاردنية في نضالها ضد النظام الملكي قبل وبعد اندلاع حركة المقاومة او اثناء صعودها ولكن هذا